حكم بقضاء القاضي باللحاق والموت بقطع السراية ثم اسلامه بعد ذلك كان حياته حادثة
تقديرا كما لها نفس اخرى ثم فيبقى حكم الجناية الاولى وارد الولي في فتاواه في هذه
الفصل عن ابي يوسف روايتان في رواية يضمن دية النفس وفي رواية لا يضمن اما اذا عاد
مسلما بعد اللحاق قبل قضاء القاضي ثم مات من ذلك فقال فخر الاسلام في شرح الجامع
الصغير لا شيء فيه ثم قال فهو على الاختلاف يعني عندهما يجب نصف الدية وعند صاحبه
يجب دية النفس كما سلف فهذا هو مراد صاحب الهداية بقوله فهو على الخلاف الذي بينته هنا اذا
ارتد المقطوع يده اما اذا ارتد القاطع فقتل ومات المقطوع يده منه مسلما فقال
في الشامل في قسم المبسوط ان كان عمدا فلا شيء عليه لان القاتل مات وان كان خطأ فعلى
عاقلته دية النفس لان الجناية العمد موجبة للقود لان الجاني كان مسلما يوم الجناية
لا يوم لو كانت الجناية في حال ردته كانت في ماله لو ابدا المسلم اي احدى يدي المسلم واما الاول
اي الوجه الاول وهو ما اذا مات على ردته واما ان السراية اي سراية القطع واحلت محلا
غير معصوم وذلك لان نفس المرتد ليست بمعصومة لبطلان العصمة بالردة واما هي فانها
اي العصمة ثابتة حين السراية حيث لم يجب ضمان النفس واما علة ان ما اذا قطع يد المرتد ثم اسلم
ومات من ذلك اي مات من القطع يعني من سرايته حيث لا يجب على القاطع ضمان اصلا لتبين
الزمان القطع لان الشيء اذا وقع سببا من الاصل لا بد لحقه اعتبارا وظاهرا يكون مبطلا للسبب
موجبا واما ولان الثاني الوجه الثاني كما اذا قطع يد مرتد فاسلم ومات من القطع او
بالعكس حيث لا يجب الضمان اصلا لا ضمان النفس في الاول ولا ضمان اليد في الثاني وتحت
فيه اي تحت الجناية في محل معصوم واما فيما اي في قيام العصمة واما حالة البقاء بمعزل
من ذلك كله اي من حالة الوقوع والسبب ومن حال ثبوت الحكم قال ابن دريد انما من هذا
الا موصول او مستثنى واما لقيام الملك في حالة بقاء اليمين اندرج بيانه انفا بيما بين واما له
واذا ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب واكتسب مالا خذ منه واعطي ان يسلم فقتل فانه
يورث عنه مكاتبته وما بقي لورثته وهذه من مسايل الجامع الصغير المعادة قال
الحاكم الشهيد في الكافي واذا ارتد المكاتب بعد الكتابة ثم لحق بدار الحرب واكتسب مالا
فاخذ اسيرا قبل ان يسلم فانه يقتل ويستوفي مولاه مكاتبته من ماله والباقي ميراث لورثته
وكان القياس على قول ابي حنيفة ان كان عبد الاكان مرتدا في دار الحرب فصار لغة الكافي وهذا لا يتمشى

على

على مذهبهما لان كسب المرتد الحي عندهما ميراث فكذا كسب المكاتب وينبغي على مذهب
ابي حنيفة لان كسب المرتد الحي في حكمه فكيف كسب المرتد المكاتب ميراثا على وجه
الاستحسان وجه ان كسب المرتد الحي لما كان موقوفا الى ان يتبين حاله هل هو ملك
الكتساب المحرز بالردة وكانت فيئا بخلاف المكاتب فان تصرفاته نافذة ما دامت
يوفي فانه لان الكتابة لا ينافيها الموت الحقيقي فلان لا ينافيها الموت الحكمي وهو الردة
واللحاق وصحت الكتابة وكانت اكتسابا لورثته كاكتساب الاسلام فصار من هذا
لورثته هو ردته حرا لا مات عن وفاء بتوديل الحاكم بقوله وان كان حرا بناء على ان الكاتب
اذا مات عن وفاء اختلاف الصحابة وعند علي وابن مسعود يكون حرا وهو مذهب
وعند زيد ابن ثابت يموت عبدا وهو مذهب الشافعي يعني ان المكاتب ان كان
حين اكتسابه هو من هذه فالباقي بعد الكتابة لمولاه وان كان حرا كما هو مذهبنا فالباقي
في على قياس ابي حنيفة على الموت الى لكنه استحسن وجعل الباقي ميراثا لان الموت
لا ينافي الكتابة وهذا لو مات كتابته بعد موته من اكتسابه كان كذلك فكذلك
اذا لحق بدار الحرب لا يحكم بموته فثبت من هذا ان كونه في دار الحرب ككونه في دار الاسلام
وكسبه في الردة ككسبه في الاسلام واما لو في موته هو لمكاتبته اي بدل كتابته ولو في
بالتشديد على صيغة المبني للمفعول من توفاهم وفاحقه اذا اعطاه وافيا فكذا يا
لالف اي لا يتوقف تصرف المكاتب بالردة كما لا يتوقف بالموت وهو الرق
بل يكون نافذا في الحالين والحاصل ان الرق اقوى والردة ادنى لان الموت يبطلها ستيلاوه بالاتفاق
بخلاف الرقيق فانه لا يبطله منه وعندهما يبطل جميع حقوق الموت كالبيع والشراء والعتاق والهبة
بخلاف الرقيق فانه لا يبطله منه ذلك بالاتفاق فعلم ان الردة ادنى كونها منافيا للتصرف
الا دنى من الرق فان الرق لا يمنع تصرفا كما تب بل انه اقوى فلان لا يمنع الادنى اولى وهو
بطريق الاولى فان قلت سلمنا ان كلا واحد من الرق بانفراده ليس بمانع لتصرف المكاتب
فلم لا يجوز ان يثبت الجبر منع عند اجتماعهما فان هيئة الاجتماع لها خاصية وراء خاصية
المنفرد وللتجزي شاهد قلت اذا اجتمعت لا اثر لها جازت قلت الاصل عدم المنع وما يلزم من
جواز الوقوع لمن ادعى المنع فعليه البرهان ولئن سلمنا فالفرق ظاهر بين الرق والردة
بالدليل الذي ذكرناه والحق بدار الحرب فجملت المرأة في دار الحرب وولدت ولدا او ولد لولدها او لد ظهر